المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على مستوى الهياكل المنتخبة والهياكل الحكومية المعينة

بداش وردة[1]، إشراف: د. مراد مولاي الحاج[2]

[1] طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2

[2] كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2

****

تاريخ الإرسال: 2018/04/12 تاريخ القبول: 2018/06/14 تاريخ النشر: 2018/06/30

ملخص:

نتطرق في هذه الدراسة لمشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية على وجه الخصوص، وهي من بين المواضيع التي حظيت باهتمام مستمر، وذلك تبعا للأطر الدولية التشريعية والقانونية التي تقر بحقوق الإنسان وبحقوق المرأة. بالتالي تحفزها للسعي لإزالة جميع أشكال التمييز ضدها والقضاء على جل العراقيل الثقافية والاجتماعية التي تحول دون هده المساواة، فمع العلم أن التمثيل النسوي يعتبر إحدى أهم المؤشرات على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ينبغي النظر إليها بعقلانية من أجل فهم وتحليل تواجد المرأة في الساحة السياسية من خلال الهيئات المنتخبة والمعينة ما يمكنها من مشاركتها في تنشيط الحياة الاجتماعية والسياسية، كما يتسنى لها المشاركة في التنمية الاقتصادية للوطن، ومنه ضرورة طرح قضايا وانشغالات المرأة لقلة عددها الحالي على مستوى هذه الهياكل الانتخابية مقارنة بالرجل بهدف الوصول إلى المناصفة التي تقر بها كل المواثيق القانونية، وكذا البرامج التي تشجع على التمكين النسوي في المجال السياسي بهدف تفعيل أداء المرأة على مستوى الأجهزة البرلمانية.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الكوتا، البرلمان، التمثيل السياسي، الانتخاب، الديمقراطية، التمكين السياسي، المساواة، الأحزاب السياسية.

Abstract:

The study which treated and used in our article is the question for the situation of women in report/ ratio with the social and political life, we certified that the scientific research were accentuated theirs searching on the different forms of the inequality undergone by the women, thus appears in the thought by the social construction of the family who develops thereafter in the society as a culture on which bases and of a social nature. This cultural phenomenon will influence in the public space.

This exploration consisted the participation of the women in political space going by the different forms of the participation as electoral and nominal instance or will wonder about the representation of women Algerian

Keywords: Political participation, quota, parliament, political representation, electoral, democratic, equality, empowerment, political parties.

مقدمة:

عرف مسار تحرّر واستقلالية المرأة عدّة أوجه ومرّ بعدّة مراحل سوسيولوجية جعلتها تكتسح بعض الميادين التي عُرفت تاريخيا بسيطرة واحتكار الرجل. ففي الميدان السياسي، لا يمكن للفرد أن يكون مؤثرًا أو مشاركًا أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود وتمييز. ومن المسلَّم به أن المجتمع السياسي في الجزائر يعرف بتركيبته الاجتماعية المنحازة للرجال، ومن هنا، نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين ثقافة المجتمع ودور المرأة الجزائرية في المشاركة السياسية.

حظي موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما، والحياة السياسية على وجه الخصوص باهتمام دولي مستمر في ظل الأطر التشريعية والقانونية الدولية التي تظهر بشكل جلي من خلال المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والتي من خلالها يسعى المجتمع الدولي إلى تحفيز المرأة على المشاركة في الحياة العامة، والسعي إلى إزالة كافة أشكال التمييز ضدها. وللقضاء على كل المعوقات التي تحول دون المساواة بين الجنسين، صدرت مجموعة من المواثيق الدولية التي تلزم الدول الموقعة عليها باحترام ما ورد فيها. وفي هذا السّياق، تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 على احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق[1].

اهتم الاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركة السياسية للمرأة وتمّت الموافقة عليها في مؤتمر باريس 1994، حيث ركزت على ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة في الدوائر الانتخابية العامة، وخاصة بعد صدور وثيقة بكين سنة 1995 التي نصت على أهمية النهوض بشؤون المرأة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ويكون ذلك على المستوى العالمي بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من زيادة نسبة

[1] سعاد يوسف نور الدين، المرأة العربية في البرلمان، التمكين الجنسي، بيروت دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2006، ص17-20

تمثيلها في الحياة النيابية[1]. لقد حظي تمكين المرأة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في السنوات الأخيرة، أحد أبرز المؤشرات لتقييم مستوى تقدم وتطور الدول ضمن تقارير التنمية البشرية، فبلورة شروط الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الحقيقية، لا يتم دون فتح المجال لمشاركة المرأة. فلا أحد يختلف مع القول بإيجابيات وجود المرأة في البرلمان، وذلك لأسباب عدّة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. ايجابيات وجود المرأة في البرلمان:

- تحسين صورة الدولة وتجربتها الديمقراطية من خلال تمكين المرأة.
- تمكين النساء من التعبير عن قضاياهن وطرح مشكلاتهن ومراجعة التشريعات التي تتناول هذه القضايا.
- إحداث تغير تدريجي في نظرة المجتمعات المحافظة لدور المرأة في الحياة العامة من خلال التمثيل البرلماني النسائي.
- زيادة مستوى التحفيز لدى المرأة والاهتمام بالعمل العام والعمل عليه.

2. الأسباب التي تعيق عملية مشاركة المرأة في البرلمان :

هناك عوامل تتحملها الدولة والمجتمع في ضعف مشاركة المرأة في البرلمان من قبيل تعرضها للعنف من جميع مظاهره والأمية، كما أن الأحزاب لا تتيح فرصًا كافية لتعزيز مكانتها في الحقل السياسي بشكل عام، وفي التمثيل البرلماني على الوجه الخصوص.

وفيما يلي نعرض أهم الأسباب والعوامل التي تعيق عملية مشاركة المرأة في العملية السياسية:

- سيادة المفاهيم البالية أو المعادية لحقوق المرأة في المجتمع تقبل المجتمع في عمل المرأة.
- عدم وعي المرأة نفسها لأهمية مشاركتها في العمل السياسي.
- سيادة التسلط الذكور على إدارة الدولة ومؤسساتها.
- توظيف النساء في أعمال خدماتية تقليدية.

[1] سعاد بن جاب الله، مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية في حفيظة شقير، المشاركة السياسية للمرأة العربية امام التكريس اللفظي للمواطنة، دراسة ميدانية في احدى عشر بلدا عربيا تونس المعهد العربي لحقوق الانسان 2004 ص، ص 144-145، في بارة= = سمير قسم العلوم السياسية, باحث في الدكتوراه بجامعة الجزائر3 في ورقلة التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- تقسيم الأدوار التقليدية في الأمور الاجتماعية والأسرية.
- دور الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة لانتشار الفكر الذكوري في ممارسة التشوه الفكري للمرأة وإبقائها أسيرة أفكار تسهم في الحط من قدراتها على المشاركة الفعالة في النشاطات العامة في المجتمع.
- الإطار الثقافي الذي يشمل القيم والقناعات الدينية للمجتمع.

ففي الجزائر بدأت نظرة المجتمع للمرأة تتغير حيث تضمن الدستور الجزائري لسنة 1976 في المادة 42 واجب حق المشاركة النسوية في تشيّيد المجتمع والتنمية الوطنية، مع الإشارة الى أن الجزائر صادقت على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في الثاني والعشرين من جوان1996[1].

3. إشكالية البحث:

في هذا السياق، نحن بصدد التعرف على المكانة والدور اللذين تشغلهما المرأة ضمن الهياكل السياسية خاصة على مستوى المجالس الشعبية والهياكل الحكومية والتميّيز بين تواجد العنصر الأنثوي في المجالس الشعبية الوطنية المنتخبة والمراكز الحكومية الإدارية السياسية، وطرق الوصول إلى هذه المراكز والأدوار السياسية. سنتطرق لنوعين من المشاركة، أولهما: المنصب الانتخابي؛ وثانيهما: المنصب الحكومي. فالمنصب الانتخابي يعتمد على الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات إلى المجالس الشعبية عن طريق القوائم الانتخابية أو القوائم الحرة للأحزاب السياسية، أما منصب التعيين الحكومي فيعتمد على الإرادة الحكومية المرتبطة بالجهاز السياسي الإداري للدولة أي المركز التعييني. ما يهمنا من هذا الطرح هو قياس درجة الأولوية للمشاركة السياسية للمرأة من خلال قياس هذين المنصبين. ومدى مشاركتها في صنع القرار عبر هذه الهياكل الانتخابية والسياسية.

وعليه، فإن إشكالية البحث تتمثل في:

- كيف تعمل الدولة على تحفيز وتطوير دور ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ؟
- وأيٌّ من هاتين الهيئتين (المعينة أو المنتخبة) تعتبر مشاركة المرأة فيها فعلية تتوج بأخذ القرارات السياسية ؟

[1] المرجع نفسه.

4. فرضية البحث:

افترضنا أن المرأة المنتخبة لديها مجالا أكبر وحرية أكثر لاتخاذ القرارات من المرأة المعيّنة، فهذه الأخيرة مقيدة بالمنصب المشغول وتعمل على تنفيذ القرارات أكثر من صنعها. هذا الافتراض يطرح علينا جانبا آخر للتحليل والتساؤل، فالمرأة كلما احتلت منصبا أكثر مسؤولية كلما نقصت حظوظها في المشاركة الفعالة وكبحت إرادتها وحريتها السياسية، وتصبح بذلك تابعة ومقيدة سياسيا، كونها تنفذ أكثر ممّا تقرّر.

يعتبر نظام الحصص من بين التدابير الفعالة لتمكين المرأة سياسيا، وبالتالي نفترض أن المرأة المعيّنة من عنصر فعال إلى عنصر تابع وأداة تستخدم، ولهذا نتساءل: إلى ماذا تطمح إليه الإرادة السياسية من خلال استقطاب العنصر النسوي وإعطائه بعض مراكز صنع القرارات؟ مع العلم أن القرار يأتي من قبل الهيئات العليا للسلطة، وما على المرأة إلا المصادقة عليه من خلال تواجدها في هذه الهياكل السياسية.

بالموازاة مع مجمل القوانين والنصوص التي تقرّ بالمشاركة السياسية والمساواة السياسية في مواقع صنع القرار السياسي، فإن الإرادة السياسية تؤثر على الحضور النسوي في المجالين الانتخابي والحكومي من خلال السماح لها بالتواجد التمثيلي في هيئة تأخذ القرار السياسي، والتحكم في الأداء السياسي للمرأة الذي يظهر من خلال ضعف التمثيل والأداء الفعال على مستوى هذه الهياكل، فالمجال التعيّيني عادة ما يطمح لتعويض النقص التمثيلي للنساء في المجال الانتخابي.

نرى إن الفضول يزداد لخوض التجربة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بموضوع المرأة وكذلك الرغبة في الوصول إلى عمق الظاهرة وتحليل الواقع الاجتماعي والسياسي، حول قضية المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة وخاصة بعد صدور القانون العضوي2012، الذي وسع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وخصوصا بعد تطبيق نظام الكوتا (الحصص) الذي تحدى مجمل الأعراف والتقاليد الثقافية والاجتماعية، برفع النسبة التمثيلية للمرأة الجزائرية، والسؤال الذي يطرح نفسه هو أي ممارسة وأي تمثيل؟ هنا نقف عند مصطلح التمثيل السياسي عند (موريس ديفرجيه) حيث يشير إلى نقطة مهمة في إطار عرضه التاريخي لمفهوم التمثيل السياسي والذي ارتبط ظهوره بانقراض الديمقراطيات المباشرة في القرن السابع عشر والثامن عشر، حيث كان حجم سكان الدول صغيرة جدا. أما اليوم، في ظل الدول المعاصرة بحجمها الكبير، فإنها تصطدم بالاستحالة المادية في تطبيق الديمقراطية المباشرة، ممَّا

فرض إيجاد آليات بديلة تسمح بتوفير فرص المشاركة للمواطنين في صنع القرار السياسي، فتمّ الاعتماد على المفهوم القانوني للتمثيل في القانون الخاص، أي نظرية الوكالة المدنية، والذي بموجبه يوكل شخص ما (الموكل) لآخر (الموكل إليه) حق التصويت باسمه مع تحمل الطرف الأول لجميع تبعات الأعمال التي يقوم بها الطرف الثاني. إلا أن مفهوم التمثيل السياسي في القانون العام ابتعد كثيرا عن نظرية التمثيل القانوني الخاص، فاستعملت أشكالا شديدة التباين تحجب الميول السياسية المعارضة، ليميز بين العديد من أوجه التمثيل، كالتمثيل المجزأ مقابل التمثيل الوطني؛ الوكالة الإلزامية مقابل الوكالة التمثيلية؛ التمثيل القانوني مقابل التمثيل السوسيولوجي[1].

مع العلم أن التمثيل النسوي يعتبر إحدى أهم المؤشرات على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتي ينبغي مناقشتها بعقلانية بدلا من النظر إليها بمنظورات أيديولوجية، وهذا من أجل فهم وتحليل تواجد المرأة في الساحة السياسية، فحضور المرأة في الحياة العامة ومساهمتها السياسية من خلال الهيئات المنتخبة والمعيّنة أصبح حتمية اجتماعية، ذلك أن تطور المسار التاريخي يبرز أهم المجالات التي أعلنت فيها المرأة التحدي بدخولها عالمي الشغل والسياسة وبالتالي مشاركتها في تنشيط الحياة الاجتماعية والسياسية وكذا مشاركتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوره.

توضح الأبحاث الوصفية التي تتبع تحركات المرأة عبر مختلف الميادين التي نشطت فيها بحماس وفاعلية؛ فكما نعلم أن المشاركة السياسية هي عملية اجتماعية بالأساس، وهي عملية ديمقراطية تعمل على تحديد هوية الفرد والأدوار التي يؤديها في المجتمع كمشاركته في عملية صنع القرارات السياسية، وهذا معناه، ديمقراطية وحرية المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في مختلف مستويات الهيئات والمؤسسات الدستورية على المستويين المحلي والمركزي، وسواء كانت تلك الهيئات يسيرها أفراد منتخبون أو أفراد معيّنون، لأن المشاركة السياسية تعتبر أهم معيار لوجود حياة ديمقراطية في ممارسة السياسية سواء في المؤسسات الأسرية أو الدينية أو المهنية. بالتالي، المشاركة السياسية في الحياة العامة في مختلف الميادين تمكن الأفراد من كلا الجنسين من الاطلاع على أوضاع البلاد في كافة المجالات ومن ثمة المساهمة في تقديم الحلول للمشاكل المطروحة

[1] موريس ديفرجيه المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع الطبعة الأولى 1992، ص 58-641.

والمشاركة في صنع القرارات من موقع شغل وظائف ضمن الهيئات التمثيلية والمعيّنة للدولة.

5. تعريف الكوتا (نظام الحصص):

هو تقنية تنحو إلى تحديد نسبة معينة للنساء المرشحات في الانتخابات المجلس النيابي أو مجلس الوزراء أو تخصيص عدد مقاعد في السلطة التشريعية ضمانا لحد أدنى للتمثيل ب 30%. والهدف من نظام الكوتا هو التعجيل بعملية اندماج النساء في ساحات العمل السياسي على أساس أن تحقيق التوازن في النوع الاجتماعي هو في حد ذاته هدف المؤسسات الطامحة لبناء الديمقراطية ونظام الكوتا هو كذلك نظام أريد به توفير فرص لعدد من الفئات الأقل حظا داخل المجتمعات من قبيل النساء والسود والأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة، وهو أنواع: [1]

6. أنواع الكوتا الانتخابية:

نظام الكوتا على عدة أصناف، فهناك نظام الحصص المحدث لموجب الدستور؛ ونظام الحصص المحدث بمقتضى القانون الانتخابي، وهما معا يسمحان بتنافس النساء على عدد أو نسبة من المقاعد المخصصة ثم نظام الحصص الحزبي الذي يقضي بترشيح نسب محددة من النساء في اللوائح الانتخابية المحلية أو البرلمانية، ويمكن لهذا الأخير أن يكون اختياريا في سياق توافقي أو إجباريا بموجب نص قانوني.

وقد حظيت هذه التقنية باهتمام ملفت داخل مختلف الأقطار المتقدمة منها والنامية التي ضمنتها في دساتيرها أو قوانينها الانتخابية أو الحزبية؛ فأزيد من ثمانين دولة تعتمد هذا النظام على امتداد مناطق مختلفة من العالم في كل من إفريقيا (جنوب إفريقيا، إريتيريا، غانا، السنغال، رواندا، بوركينا فاسو، ..) وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، المكسيك) وأوروبا (إسبانيا، بريطانيا، بلجيكا) وآسيا (بنغلاداش، باكستان، سريلانكا، الفلبين، أندونيسيا.

سلطة التطبيق	على مستوى		
	الساعيات للترشيح	المرشحات	المنتخبات
القانون	لا يوجد	كوتا لنسبة المرشحات	مقاعد مخصصة

[1] مجلة مجلس الأمة العدد خمسون جانفي فيفري 2012، ص 35

اختيارية من قبل الحزب	كوتا للساعيات في الترشيح	كوتا لنسبة المرشحات	مقاعد مخصصة

جدول (1): يوضح مستويات تطبيق نظام الكوتا.

ولكن بؤرة التركيز من خلال هذا الطرح هي مسار المشاركة السياسية للمرأة، وكذا طبيعة الثقافة السياسية المتشبعة بها والتي يعمل المجتمع بصفة كبيرة إما على تقويتها أو إضعافها، خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع المرأة وبسياسة الجزائر وثقافة الحزب الواحد. لقد اتسمت الحياة السياسية منذ الاستقلال إلى غاية الإقرار بالتعدد في دستور 1989 باحتكار المجال السياسي والإعلامي والنقابي من قبل الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني)، ثم تلتها فترة بعد سنة 1989 من صدور الدستور المذكور آنفا فترة التعددية السياسية والإعلامية والنقابية، متبوعا بانفتاح اقتصادي تمثل في تحرير التجارة الخارجية. فكيف تمثلت هذه الإجراءات في البرلمان الجزائري؟

7. دور البرلمانيات في العملية التشريعية والسياسية:

تُعدّ الجزائر من الدول السباقة والرائدة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من جهة، وحماية حقوقها، لاسيما ما يتعلق بمحاربة كل أشكال العنف ضدها من جهة أخرى، ويمكن تلخيصها في مجمل مبادئ المساواة بين الجنسين وحماية المرأة من أي أشكال التمييز، ففي القانون 90-11 الذي صدر في سنة 1990 الخاص بعلاقات العمل ساوى بين المرأة والرجل في الأجور، وقانون الأسرة المعدل في 2005 والذي عزز حقوق المرأة في الأسرة، الأمر 05-02 الذي أصدر في 2005 والذي منح للأم من جنسية جزائرية حق منح جنسيتها لأطفالها المولودين من أب أجنبي، والقانون العضوي رقم 12-03 الذي صدر في سنة 2012 والذي حدّد كيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بتطبيق نظام الكوتا الذي حدد بين 20و 50 بالمائة حسب عدد المقاعد المتنافس عليها، بالإضافة إلى القانون الذي يلزم الأحزاب بإدراج نسبة من النساء في مختلف الهياكل كأعضاء ومؤسسين ومؤتمرات وقياديات، زد على ذلك، قانون النفقة للأمهات المطلقات الحاضنات والقانون الذي صدر في مارس2016 بإلزام الدولة ببرقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل وتشجيع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات والمؤسسات[1].

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: المرأة في التشريع الوطني، الجريدة الرسمية، مصنف 2009

فيما يتعلق بالتصنيف الدولي حسب نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الذي أجري في أكتوبر2016، صنفت الجزائر في الرتبة الأولى عربيا، 12 في القارة الإفريقية، و40 على المستوى الدولي. وتقدر نسبة التواجد النسوي في المجلس الشعبي الوطني ما يناسب 31.6 بالمائة.

هذا التطور في المسار التاريخي للجزائر كان له تأثير كبير على تحرير المرأة عن طريق التعليم والعمل وولوجها ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما أكسبها وعياً متزايداً بدورها باعتبارها تمثل نصف المجتمع لها حق تمثيله في جميع الهيئات الوطنية الدستورية والمشاركة في إعداد القوانين والعمل على تطبيقها. وقد اكتسبت المرأة من خلال مسارها التاريخي واندماجها في الحياة السياسية والمهنية ثقافة سياسة تشكلت من خلال تجاربها واحتكاكها بمحيطها الداخلي وانفتاحها على ثقافة العالم في مجالات مختلفة مما أهلها للخوض معركة التمثيل والنضال والتسيير والمشاركة في الحياة السياسية. وهذا الأمر ما كان لها أن تناله خلال فترة النظام السياسي الأحادي. لقد مثلت فترة التعددية سنة 1989 قطيعة مع حقبة الأحادية التي تميزت باحتكار المجال السياسي والإعلامي والاقتصادي من قبل النظام السياسي القائم على الحزب الواحد. وبعد فترة التعددية فتح الباب واسعا لجميع القوى الاجتماعية في المجتمع لتنظيم نفسها ضمن "جمعيات ذات الطابع السياسي" كما يسميه دستور 1989، والتنصيص على حرية التفكير والتعبير والتنظيم والاحتجاج لجميع المواطنين.

لقد أصبح منذ فترة التعددية المجال مفتوحا لجميع القوى الاجتماعية، بما فيها المرأة للدخول في المعترك السياسي والانخراط إلى جانب الرجل في الأحزاب السياسية التي تتوافق مع قناعتها وتتفق مع برامجها وتوجهاتها الأيديولوجية، وكذا تأسيس جمعيات أو الانخراط فيها سواء كانت تلك الجمعيات ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ثقافي، فالتحوّلات العديدة التي مرّ بها المجتمع مكنت المرأة من التعليم في جميع مراحله ونالت من خلاله المراتب الأولى متفوّقة بذلك على الرجال، بالإضافة إلى دخول المرأة في سوق العمل، إما كعاملة أجيرة أو موظفة أو مسئولة في مختلف هياكل وأجهزة ومؤسسات الدولة، بحيث لا يوجد ميدان يخلو من حضور المرأة فيه. هذا الحضور الشامل للمرأة في جميع الميادين عمل على تحطيم النظرة التقليدية التي سادت في مخيال المجتمع عن مكانة ودور المرأة باعتبارها كائنا قاصرا ينحصر دوره في الإنجاب وتربية الأطفال والاهتمام بالبيت، خاضعة للسلطة الأبوية معدّة لإنتاج النموذج العائلي

التقليدي، وهي نظرة سائدة في الأسرة والمدرسة والإعلام ومختلف الأدبيات التراثية التقليدية.

من شأن هذه الصيرورة من التحرّر التي تحصلت عليها المرأة الجزائرية إن تفرز لديها نوعا من الوعي بقضايا المجتمع المختلفة مما يمكنها من المساهمة في تشيّيد الاقتصاد الوطني والمشاركة في إنتاج ونشر الأفكار عبر مختلف المصادر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويجعلها تكتسب القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية المختلفة، وبالتالي، بناء مقومات المواطنة السياسية للمرأة باعتبارها فاعلا أساسيا في تنشيط الحياة السياسية الوطنية، وبوصفها مواطنةً يحق لها المشاركة في تسيير الشأن العام في إطار مجتمع منفتح، وفي ظل المؤسسات القائمة على مبادئ ديمقراطية تقوم أسسها على القانون الذي يضمن الحريات ويكفل حقوق جميع المواطنين دون تمييز حسب الجنس واللون واللغة والدين والعرق...

المرأة بعد تخطيها هذه المراحل الصعبة في نضالها السياسي والاجتماعي ستجد نفسها تكافح في ظل الواقع الاجتماعي المبني على المساومات والهيمنة الذكورية التي مازالت سائدة في ذهنيات وعقول وسلوكيات الأفراد في المجتمع الذكوري الذي مازال ينظر للمرأة من منظور الفروق الجنسية البيولوجية، بدل اعتبارها كائنا اكتُسبت هويته وشخصيته اجتماعيا وثقافيا، مما يجعل الفروق الطبيعية تتقلص بين الجنسين لتصبح تقوم بما يقوم به الرجل. ورغم ذلك، فإن الثقافة الأبوية لا ترى المرأة كمواطن يتساوى في الحقوق والواجبات مع الرجل بل تنظر إليها كامرأة بما يحمله المجتمع من تصورات وتأويلات لجنسها الأنثوي[1].

بغض النظر عما يمكن أن تساهم به من أفكار وأعمال تتعدى في بعض الأحيان إنتاج الرجل، فيبدأ النضال من أجل المساواة الاجتماعية والسياسية، كما يجب ألا ننسى إحدى أهم المنعرجات التي دافعت على حقوق المرأة عالميا ودعمت حصتها في المجالس الانتخابية، وإن كان لا يعبر عن المساواة المطلوبة إلا أنه يعمل على إدماجها في مراكز صنع القرار السياسي، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية خاصة في ضوء ما أكدته البيانات والتقارير الدولية والإقليمية من تدني نسبة المشاركة للمرأة.

[1] بداش وردة، المرأة الجزائرية والمشاركة في صنع القرار السياسي خلال الهياكل التعينية والانتخابية، دراسة حالات في البرلمان الجزائري، شهادة الليسانس في علم الاجتماع السياسي 2006، جامعة وهران السانية.

لهذا نحن بصدد تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة باعتماد فرضية الإرادة السياسية الحقيقية للرقي بمكانة ودور المرأة في صنع القرار السياسي، ما يفسح لها المجال للمشاركة الفعلية، بتغيير طبيعة نضالها السياسي في المجتمع لكي تستطيع أن تعبر عن وجودها عن طريق الأحزاب السياسية عبر الانتخابات واعتلاء الهياكل الانتخابية. مع العلم أن التمثيل الرمزي للمرأة هو نتيجة للتسوية بين الاستراتيجية الحديثة والاستراتيجية التقليدية، هذه التسوية أتت من خلال الخطاب القانوني للدولة، ذلك الخطاب الذي ينادي بالمساواة بين الجنسين في كل المجالات والخطابات الرسمية التي تقتلع المرأة من مجال العلاقات التقليدية وعلى ازدواجية هذا الميدان (الحداثة – التقليد) تتطور هذه المقومات.

إذن خطاب الدولة يطالب بالمواطنة الفعلية والكاملة كمؤشر للتطور والحداثة وذلك بالتوجه للتمثيل النسوي الرمزي في المؤسسات المحلية والهيئات التشريعية وبالحضور العابر الرمزي للمرأة ضمن الهيئات الحكومية.فكيف لنا إذن أن نفسر هذه الثنائية في التصرف، فمن جهة المجتمع بثقل ثقافته وقيمه ومن جهة أخرى الإدارة الحكومية التي تعمل وبصورة منتظمة على تقوية وتغذية هذا التناقض؟

فكلما حققت المرأة تقدما إلا وأعيد إنتاج الفروق الجنسية بشكل مختلف. فمثلا إذا زادت نسبة الحصص الممنوحة قانونيا للمرأة في البرلمان وجدنا نقص في التمثيل والمشاركة الفعلية في الإرادة الحكومية، بهذا تؤطر هذه الأخيرة وجود المرأة في هذه الهياكل من أجل متابعتها ومراقبة تحركاتها وتجميد أفكارها وجعلها تعيد إنتاج أفكار عوض أن تغير وتنتج، فتجد المرأة نفسها تمثل فقط مصلحة شخصية ولا تعبر عن قضية شاملة للمرأة. هذا التعبير يأخذ شكلا جديدا بنفس الأفكار السابقة وكأنها معادلة رياضية لها منطق واحد وتختلف وتتعدد طرق الوصول إليها. فالإرادة السياسية تضبط بقوانينها بحبكة تسير المجتمع والفرد، والمواطن يستهلك ما هو موجود وينتج ما هو متوقع بطريقة آلية، وهكذا هو واقع المرأة الجزائرية في خضم النضال الاجتماعي والسياسي، وهذا المنطق تنتجه الأسرة الجزائرية ويأخذ أبعاده في المجتمع على أساس البنائية الوظيفية.

- المرأة في البرلمان الجزائري:

يتسم عدد النساء في البرلمان الجزائري بعدد جد ضئيل ويتضح ذلك في الجدول أدناه.

جدول رقم 2 يبين المشاركة النسوية في المجلس الوطني الشعبي من الاستقلال إلى غاية 2012

الفترة الزمنية	مجموع أعضاء البرلمان	مجموع التمثيل النسوي	نسبة التمثيل
1962	196	10	%5.10
1964	138	2	%1.45
1982-1977	273	10	3.66%
1987-1982	285	5	1.75%
1992-1987	296	7	2.36%
1994-1992	60	6	10%
1997-1994	192	12	6.25%
1998-1997	285	15	5.26%
2001-1998	429	31	7.23%
2004-2001	533	20	3.75%
2007-2004	533	30	5.63%
2010-2007	533	36	6.75%
2012-2010	525	38	7.24%

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة للمشاركة النسوية في البرلمان الجزائري وصلت إلى 10بالمئة وأقلها 1.75بالمئة. أن القوائم التفصيلية لأعضاء البرلمان، توضح لنا أن هناك 124 امرأة مثلت نساء الجزائر في قبة البرلمان الغرفة السفلى الممثلة عبر مراحل مختلفة في المجلس التأسيسي 1962 ثم المجلس الوطني 1964 ثم المجلس الشعبي الوطني 1982-1997 و1987-1982 ثم المجلس الوطني الانتقالي 1997-1994 ثم المجلس الشعبي الوطني 1997-2002 و2002-2007 و2007-2011. نجد أن عدد التمثيل النسوي في البرلمان الغرفة السفلى في مختلف مراحل حياتها من 1962 إلى ديسمبر 2011 كان 117 امرأة فقط، كن ممثلات عن نساء الجزائر.[1]

لهذا غالبا ما تكبح إرادة المرأة وتشل أفكارها لأنه من الصعب تخطي العوائق التي لا تظهر. فالمرأة الجزائرية تجد نفسها أمام الواقع الاجتماعي والممارسة الاجتماعية التي تصف النساء بعدم المعرفة السياسية وعدم القدرة على إدارة الشؤون السياسية، ورغم تواجد المرأة في هذه المجالس إلا أن هناك فئة كبيرة من المجتمع مازالت تنظر إلى المرأة بصفة دونية. فرغم ارتفاع عدد الأحزاب واستقطاب أكبر عدد من النساء، ناهيك

[1] مجلس الأمة: خطوة لإرساء الحكامة، العدد 50 فيفري 2012، ص43

عن القوائم الحرة، إلاَّ أن الواقع السياسي والمشاركة السياسية للمرأة تزداد تعقيدا.ولتعزيز هذا التواجد للمرأة لجأ النظام السياسي في الجزائر إلى تبني نظام الحصحصة لزيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة فما هو نظام الحصحصة؟

- تقييم:

تعتمد التجربة السياسية للمرأة في الجزائر على الدعم المتواصل للإرادة الحكومية في توسيع حظوظها للتوصل إلى الفوز بالمقاعد النيابية أو الحكومية التعيينية معناه الكوتا كأداة لتمكين المرأة سياسيا.

كذلك هناك تطور في التواجد أكثر منه تطورا في الأداة والفاعلية في المشاركة تمكنت المرأة الجزائرية من تخطي أكبر العقبات بفضل الإرادة الحكومية وهي التواجد نسبي أعلى من المجلس المنتخبة ومراكز أخذ القرار ما سوف يؤدي إلى تغيير العقليات والذهنيات للمجتمع بصورة تدريجية وما يؤدي إلى نشوء الوعي التكويني السياسي لدى المرأة وذلك تشكيل برلمان جديد الذي قفز من النسبة التمثيلية للمرأة 7 بالمئة إلى نسبة 31 بالمئة في ماي 2012 بفضل الكوتا المختصة للمرأة.

من مجموع 462 نائبا تحصلت النساء على 120 مقعدا في البرلمان الجديد، وتراجعت نسبة النساء من مجموع 146 برلمانية خلال البرلمان المقتضى الى النسبة المذكورة بفارق 26 برلمانية.

تراجع عدد النساء في البرلمان الجديد الناتج عن الانتخابات البرلمانية التي جرت في 4 من ماي الحالي الى 120 امرة من مجموع 462 نائبا، هو ما يعادل نسبة تمثيلية تعادل ما يقارب 26 بالمئة وذلك مقارنة ب 146 امرأة في البرلمان السابق الناتج عن انتخابات 2012 والتي قاربت نسبة 32 بالمئة.

فالجزائر تحتل المرتبة 29 على المستوى العالمي بخصوص التمثيل النسوي في البرلمان، على الرغم من تراجع نسبة المشاركة من 31 بالمئة الى 26 بالمئة في انتخابات 2017 الأخيرة وأتت التونسيات الثانية عربيا على مستوى المشاركة النيابية تحت قبة البرلمان.

التجربة النيابية في الجزائر هي تجربة جديدة ناشئة تعمد إلى تطبيق الإصلاحات في كل المجالات في الحياة العامة ومن بينها قضايا المرأة وبالأخص المشاركة السياسية والتمثيل النيابي. إلا أن هذه الدراسة تخصص ضعف المشاركة النسوية في التجربة البرلمانية للمرأة الجزائرية في اللجان والمراكز ذات الأهمية إلا أنه الأحزاب السياسية هي العائق

الكبير الذي يسيطر عليها الجنس الذكري الذي يمنع المرأة من بلورة القوانين والمساهمة في التأثير على المشهد السياسي العام.

إذن ضعف المؤسسة التشريعية أدى بالتالي إلى ترجمة ضعف المشاركة الفعلية للمرأة لما لم يطرأ من تغير في معالجة مشاكل وقضايا المرأة على الرغم من أن بينت الدراسة تغيير جدري في نسبة المشاركة ورفع المستوى التعليمي لا يزال حضورها صوري نظرا للانتماء السياسي وإلى الضغوطات التي يفرضها الحزب الذي ترشحت فيه.

أما البناء السياسي فقد اقتصر على التمثيل النسبي للمرأة وتفوق الرجل دائما في الكم والكيف داخل أجهزة المجلس الشعبي الوطني رغم تزايد عدد مشاركتها حاليا إلا أنه لا تقدم أي حلولا لمشاكل المرأة السياسية الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية فهي تحتل هذه المناصب التعيينية والمناصب الانتخابية صورة شكلية للرأي العام العالمي وتبقى مشاركتها محتشمة في ظل كل النزاعات السياسية الموجودة وكل الاختلافات النظرية. وكذا الحصار الذي تقيدها بها العراقيل الاجتماعية الذي تفرضه النزعة الذكورية.

لذا يجب الرفع من نسبة التمثيل للمرأة في الهياكل القيادية لزيادة حظوظها لتبرهن أنها قادرة على تفعيل حضورها داخل الأجهزة البرلمانية فمهما حاولت أن تطرح قضايا وانشغالات المرأة لقلة عددها النسبي الحالي لن تستطيع أن تتقدم مقارنة بالرجل الذي لزال يهيمن على الرتب العليا لنفسه ولم يتنازل عنها فرفع المشاركة السياسية للمرأة من النسبية إلى المناصفة يجعلها تستند لزميلاتها في النضال والاتحاد معهم لتقديم مهام جلية وتأدية مسؤوليات المنوطة بهن مثلها مثل الرجل لكن لابد من التنشئة السياسية السليمة للتأثير على سلوك البرلمانيات وفاعلية أدائهم وتطبيق ميثاق وجهاتها وانتماءها السياسي داخل قبة البرلمان.

المراجع:

1. بداش وردة: المرأة الجزائرية والمشاركة في صنع القرار السياسي خلال الهياكل التعيينية والانتخابية، دراسة حالات في البرلمان الجزائري. وهران: جامعة وهران السانية 2006.
2. سعاد بن جاب الله: المشاركة السياسية للمرأة العربية امام التكريس اللفظي للمواطنة تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان, 2004.
3. سعاد يوسف نور الدين: المرأة العربية في البرلمان، التمكين الجنسي. بيروت: دار النهضة العربية 2006.
4. موريس ديفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
5. مجلس الأمة: خطوة لإرساء الحكامة، العدد 50 تصدر كل شهرين، الجزائر، فيفري 2012
6. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: المرأة في التشريع الوطني، مصنف 200